

Distr.
GENERAL

S/1999/214
26 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة من الأمين
العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ والتي تلقيتها من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد قدم التقرير المرفق عن الحالة في كوسوفا عملاً بالمتطلبات التي حددها مجلس الأمن في قراره ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ و ١٢٠٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وتلبية لرغبة المجلس في مواصلة مده بالمعلومات عن الحالة في كوسوفا.

وإنني أعتزم، كما أبلغت بذلك المجلس في تقريرتي المؤرخين ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1998/1068) و ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/1998/1221) التوقف عن إعداد التقارير بشأن الحالة في كوسوفا، بمجرد ما تكون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في موقف يمكنها من مد مجلس الأمن بالمعلومات في الامتثال من جانب الطرفين، وذلك باستثناء ما يتعلق بالحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، فإنني أنوي استكمال رسالة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتقرير عن الجوانب الإنسانية وجوانب حقوق الإنسان في الحالة في كوسوفا، وسيقدم إلى مجلس الأمن على حدة.

وسأكون شاكرًا لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة الواردة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والجدير بالملاحظة أن التقرير أعد قبل اختتام محادثات رامبوييه التي أبلغ بها المجلس وأصدر بيانًا بشأنها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام
من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

صاحب السعادة السيد كوفي عنان،

أود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن مساهمات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التقارير المتعلقة بالحالة في كوسوفا وفقا للمتطلبات المبيّنة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨).

وأرفق طيا تقريراً يغطي الفترة من منتصف كانون الثاني/يناير إلى منتصف شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن الحالة في كوسوفا، والتدابير التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومدى التعاون والامتثال من جانب الطرفين.

وتفضلوا بقبول فائق التحية.

(توقيع) كنوت فوليبايك

ضميمة

التقرير الشهري عن الحالة في كوسوفا، وفقا للمتطلبات المبيّنة
في قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١١٦٠ و ١٢٠٣

منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ - منتصف شباط/فبراير ١٩٩٩

المحتويات

الصفحة

أولا	- الحالة العامة	٤
	الحالة الأمنية	٤
	الحالة السياسية	٦
	الحالة الإنسانية	٧
	مسائل حقوق الإنسان	٨
	إمكانية انتشار نزاع كوسوفا	٩
ثانيا	- أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	١٠
	أنشطة الرئيس الحالي والمجلس الدائم	١٠
	عمليات بعثة التحقق في كوسوفا	١١
	مركز عمليات بعثة التحقق في كوسوفا	١٢
ثالثا	- التعاون والامتنال من جانب الطرفين	١٣
	الأعمال العدائية	١٣
	المسائل الإنسانية	١٦
	إمكانية الوصول وحرية الحركة	١٦
	التسوية السياسية	١٧
	التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	١٨

أولا - الحالة العامة

الحالة الأمنية

ظلت الحالة في كوسوفا متوترة ومتقلبة في معظم الفترة المشمولة بكتابة التقرير. بيد أنه في شباط/فبراير انخفض بصورة ملحوظة مستوى الاشتباك العسكري المباشر بين قوات الأمن التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجيش تحرير كوسوفا مقارنة بأواخر كانون الأول/ديسمبر وبشهر كانون الثاني/يناير. وظلت المجالات الرئيسية للتوتر العسكري على ما كانت عليه خلال الفترة السابقة - أي في منطقة بوديني في شمال كوسوفا، ومنطقة بيغامي في غرب المقاطعة، والمنطقة المحيطة بإستيملي، جنوب بريشتينا.

ومع أن مستوى الصراع العسكري انخفض في شباط/فبراير، إلا أن جيش تحرير كوسوفا ظل يشن هجمات على الشرطة الصربية، كما وقعت اشتباكات متفرقة، وجرى تبادل للنيران بصورة منقطعة، وتخلل ذلك أوقات استخدم فيها الجيش اليوغوسلافي المدفعية الثقيلة. وكانت السمة الرئيسية للجزء الأخير من الفترة التي شملها التقرير هي زيادة تنذر بالخطر في الأعمال الإرهابية في المناطق الحضرية، اقتربت بسلسلة من القصف العشوائي أو بشن هجمات بالنيران على المدنيين في الأماكن العامة في المدن في أنحاء شتى من كوسوفا. ومع أن جميع هذه الهجمات ما زالت غير منسوبة إلى أي طرف، لم يتبين إن كان الدافع لارتكابها إجراميا أم سياسيا فقد أدت هذه الحوادث إلى نشر الفوضى وجو من الخوف.

وقد استهلكت فترة إعداد التقرير بقيام قوات الأمن التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعمليات في منطقتي إستيملي وميتروفيتشا. وقُتل نائب رئيس الشرطة في أوروسيفاك في منطقة راتشاك في ١٩ كانون الثاني/يناير. وأبلغ مقر بعثة التحقق في كوسوفا، بأنه كان يرافق فريقا للتحقيق متجها إلى راتشاك. وقد أصيب شرطيان آخران بجروح وتم إجلاؤهما بواسطة طائرات الهيلوكوبتر إلى بريشتينا.

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير انتهت عمليات البحث التي تقوم بها الشرطة في منطقة ميتروفيتشا بتبادل إطلاق النيران ومقتل عضوين في جيش تحرير كوسوفا. وقد رصدت البعثة هذا الحادث أثناء تطورها. فقد أحاطت الشرطة بمنزليين وطلبت من سكانهما الاستسلام. ورد المقيمون فيهما بإطلاق نيران الأسلحة الصغيرة. وقد فشلت مفاوضات أخرى أجرتها البعثة عندما فتح سكان منزل النيران من قاذف صاروخي مضاد للدبابات. وردت الشرطة بإطلاق نيران المدفعية المضادة للطائرات. وعثر على جثتين لعضوين في جيش تحرير كوسوفا. وقدر أن عشرة من سكان المنزل هربوا.

واختطف جيش تحرير كوسوفا خمسة مدنيين صرب من كبار السن من نيفولياني (غرب فوسيترون) في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وأبلغ جيش تحرير كوسوفا البعثة بأنه سيتم إطلاق سراح الرهائن وتسليمهم إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إذا لم تقم الشرطة بأي عمليات في منطقة فوسيترون. وقد اضطلع ضباط الاتصال التابعين للبعثة بالمفاوضات وقاموا بتسهيل إطلاق سراح الرهائن في ٢٤ كانون

الثاني/يناير. وقد أدانت البعثة بقوة اختطاف هؤلاء المدنيين على يد جيش تحرير كوسوفا باعتباره عملا إرهابيا.

وقد قتل خمسة من ألبان كوسوفا (إثنان من الذكور البالغين وأنثى بالغة واحدة وطفلان، يتراوح عمر كل منهما بين ١٠ و ١٢ سنة تقريبا) في مساء ٢٥ كانون الثاني/يناير في راكوفينا (شمال شرق ياكوفيتشا). وكان هؤلاء مسافرين على طول الطريق في جرار ومقطورة عندما قتلوا بنيران الأسلحة الصغيرة. ويقدر المحققون أنه قد أطلق حوالي ٣٠٠ طلقة من موقع جرى إعداده. وفي اليوم التالي للقتل، ذكر وزير صحة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ميودروغ كوفاتشي، أن الخمسة توفوا في حادث مرور. وتواصل البعثة التحقيق في حادثة راكوفينا.

وقرب نهاية كانون الثاني/يناير أفادت التقارير بوقوع انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار في منطقة بودويغو. ففي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير أفادت التقارير بإطلاق النيران من مدفعية الهاون والدبابات والمدافع الرشاشة في جنوب بودويغو، في اتجاه قرية كسيلا بانيا. ولم تفد التقارير بوقوع إصابات، إلا أنه لوحظ وجود عدد كبير من المشردين في تلك المنطقة. وكانت المواجهة المستمرة بين جيش تحرير كوسوفا وقوة الأمن في هذه المنطقة والتي اقترنت بقيام كلا الجانبين بحضر الخنادق وتهيئة المواقع مصدر قلق خاص طوال تلك الفترة. ومع أن القتال قد خفت حدته، لم يقم كل من جيش تحرير كوسوفا أو الجيش اليوغوسلافي بالانسحاب حسبما طلبه قرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد تجاوزت قوات الجيش اليوغوسلافي الموجودة في الميدان الحدود التي قررها الاتفاق بين منظمة حلف شمال الأطلسي - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والموقع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وتواصل البعثة احتجاجها على عدم امتثال كلا الطرفين للاتفاق.

ووقع عدد من الحوادث في منطقة الحدود بين ياكوفيتشا وبريزرن. ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير واجهت مركبة دورية يستقلها ستة أفراد مجموعة مسلحة من الرجال وتبادلت معهم إطلاق النيران في منطقة ياكوفيتشا. وقد جرح شرطيان، كما قتل عضوان من المجموعة الأخرى يزعم أنهما من جيش تحرير كوسوفا. وأبلغ ضابط اتصال تابع للجيش اليوغوسلافي البعثة بأنه في اليوم ذاته حاول جيش تحرير كوسوفا التغلغل داخل كوسوفا من ألبانيا بالقرب من قرية دامنجان جنوب ياكوفيتشا. وأفادت التقارير بحدوث قتال في تلك المنطقة كما شوهد عدد كبير من المشردين داخليا يغادرون القرية القريبة من رومانيا.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير قتل ٢٥ من ألبان كوسوفا وشرطي صربي في قرية روغوفو في منتصف الطريق بين ياكوفيتشا وبريزرن. وأبلغت السلطات اليوغوسلافية البعثة بأن الحادث الذي وقع عند كوسوفا بدأ عندما أطلقت طلقات على دورية شرطة وقتل الشرطي. وأكد محققون تابعون للبعثة أن أربعة من الألبان كانوا يرتدون زي جيش تحرير كوسوفا. وفيما بعد اعترف قائد محلي من جيش تحرير كوسوفا بأن ١٨ من ٢٥ ألبانيا قتلوا في روغوفو كانوا أعضاء في جيش تحرير كوسوفا. ووافقت سلطات جمهورية

يوغوسلافيا الاتحادية على إجراء تحقيق مشترك في الحادث من جانب متخصصين فيها وعلى يد فريق من خبراء الطب الشرعي الفنلنديين.

وقد زاد العنف في المناطق الحضرية بصورة ملحوظة في شباط/فبراير. وتعرضت بريشتينا وميتروفيتشا وبتش وأوروسيفاك جميعها لوقوع حوادث من هذا القبيل قتل فيها خمسة أشخاص وجرح أكثر من ١٢ شخصا. وفي أكثر الحوادث خطورة انفجر جهاز متفجر، خارج متجر بقالة ألباني صغير في بريشتينا في ٦ شباط/فبراير، وأسفر عن مقتل صاحب المتجر واثنين من المارة بما في ذلك فتاة في سن المراهقة.

وورد مزيد من التقارير عن قيام جيش تحرير كوسوفا "بتولي مهمة الشرطة" فيما بين الطائفة الألبانية وقيامه بتوقيع العقوبات على متهمين بالتواطؤ مع الصرب. وفي منطقة بيتش جرى اغتيال العديد من الألبان قيل أنهم موالون للصرب، في حوادث متفرقة. وكان معظم الضحايا من الذكور ذوي المستوى التعليمي الرفيع وقد وصفهم الصرب بأنهم "مواطنون مخلصون لصربيا" وقد قتلوا بطلقات رصاص أطلقت على رؤوسهم. وأفاد التقرير بوقوع حوادث اختطاف ألبان أيضا. وفي أثناء الجنازة في راتشاك في ١١ شباط/فبراير تم اختطاف ثمانية من ألبان كوسوفا (التعبير الذي استخدمه جيش تحرير كوسوفا هو "القي القبض على"). ولم يتم إطلاق سراحهم إلا بعد تدخل البعثة.

ويُزعم أنه قد تم اختطاف شرطييين صربيين في ١٠ شباط/فبراير في كوسوفا بولي. كما اختُطف ثالث في نوفو سيلو (جنوب فوسيترون) إلا أنهما هربا فيما بعد. وقد أنكر جيش تحرير كوسوفا أول الأمر اختطاف الشرطييين واحتجازهما، إلا أنه شارك فيما بعد في اتصالات مع البعثة بشأن المسألة. ولا يزال يتعين حسم هذه المسألة.

الحالة السياسية

كان التطور السياسي الرئيسي هو تحول تركيز الاهتمام من ميدان المعركة إلى طاولة التفاوض في رامبوي. ولا يبدو أن أيا من الطرفين راض عن العرض الذي قدمه فريق الاتصال. ولذا فالأرجح أن يكون الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه نتيجة لضغط المجتمع الدولي. وقد تم دون شرط تجميد قرار سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإعلان رئيس البعثة السفير وليم ووكر، "شخصا غير مرغوب فيه"، بعد تدخل الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كنوت فوليبايك، وزير خارجية النرويج. وكانت هذه أخطر أزمة حتى الآن في العلاقة بين سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبعثة.

وقد تلقى الرئيس الحالي، كنوت فوليبايك، وزير خارجية النرويج في ٢١ كانون الثاني/يناير رسالة من وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية زينادين جوفانوفيتش يبلغه فيها بتجميد طرد السفير وليم ووكر دون شرط. وكانت هذه الرسالة نتيجة لمفاوضات طويلة ومضنية بين وزير الخارجية فوليبايك والرئيس سلوبودان ميلوسوفيتش في بلغراد. وكان الرئيس الحالي يتشاور بصورة وثيقة مع وزراء خارجية

فريق الاتصال وبلدان ترويكاً منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي مؤتمر صحفي عقد في بريشتينا، أكد وزير الخارجية فوليبايك أنه يقدم دعمه الكامل للسفير ووكر، وأنه لو أجبر رئيس البعثة على مغادرة كوسوفا كان هذا سيخلق حالة خطيرة بالنسبة لمستقبل البعثة. وقد رحب زعيم الرابطة الديمقراطية لكوسوفا، بوقف اعتبار السفير ووكر شخصاً غير مرغوب فيه، كما رحب بذلك ممثلو أحزاب المعارضة الصربية. ومن ناحية ثانية انتقد علناً الحزب الثوري الصربي الذي يرأسه نائب رئيس وزراء صربيا فوياليف سايلي انتقد علناً قرار عدم طرد رئيس البعثة.

وقد أسفر القرار الأول الذي اتخذته الحكومة الاتحادية بإعلان السفير ووكر شخصاً غير مرغوب فيه عن أخطر أزمة حتى الآن في العلاقة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبعثة. والسبب الرئيسي الذي قدمته سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هو أن السفير ووكر أصدر أحكاماً غير نزيهة عندما أعلن أن قوات الأمن التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كانت مسؤولة عن عمليات القتل في راتشاك. وقد أدت "مسألة ووكر" في أول الأمر إلى صرف الأنظار عن الهجوم الوحشي في راتشاك ذاته، محلياً على الأقل، إلا أن ذلك كفل تركيز الاهتمام الكبير من جانب وسائل الإعلام الدولية على الأحداث وعلى رد فعل الحكومة.

وباستثناء زعيم الرابطة الديمقراطية لكوسوفا، ابراهيم روغوفا، بدأ الطرفان مترددان عندما دعيا إلى الاشتراك في محادثات السلام في باريس. ولا يأتي هذا الموقف كمفاجأة في ضوء التعنت الذي أبداه الطرفان حتى الآن. ففي نيسان/أبريل ١٩٩٨ عقد الرئيس سلوبودان ميلوسوفيتش استفتاء أعربت فيه أغلبية الصرب عن رفض التدخل الأجنبي في كوسوفا. وبعد أقل من سنة بعد ذلك كان هناك ٣٠٠ ١ من المحققين الدوليين في الميدان في المقاطعة. ويحدد المجتمع الدولي الآن معالم اتفاق للطرفين. ومن ناحية أخرى فإن الأنشطة والطنطنة البلاغية التي قام بها جيش تحرير كوسوفا أدت إلى توقعات كبيرة لدى قطاعات كبيرة في مجتمع ألبان كوسوفا من أجل إقامة دولة مستقلة. والمعروض الآن هو أقل من ذلك. وسيكون من المؤلم بالنسبة لكثير من ألبان كوسوفا تغيير توقعاتهم والعودة إلى هدف رئيسي هو "قدر كبير من الحكم الذاتي".

وبعد قبول الدعوة لحضور المحادثات أصدر ممثلو كلا الجانبين بيانات أعلنوا فيها أنهم لن يتخلوا عن مواقفهم أو يقبلوا الخضوع لأوامر المجتمع الدولي. كما أعلنوا أيضاً أنهم سيقدمون خططهم ومقترحاتهم الخاصة.

الحالة الإنسانية

تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن المستوى العام للمشردين في كوسوفا لا يزال ٢١٠ ٠٠٠ شخص حيث قوبلت الزيادة المتجددة للمشردين في بعض المناطق بزيادة معدل العودة في مناطق أخرى، وقليلون فقط هم بلا مأوى.

وتم نشر دراستين استقصائيتين للمأوى أثناء كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وكانت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها المفوضية لمأوى المشردين داخليا جهدا مشتركا اضطلعت به المنظمات الإنسانية الدولية وشملت ٦٥٤ قرية في ١٩ بلدية، ألحقت أضرار بـ ٤٤٠ من هذه القرى، أي بما مجموعه ٦٦ ٦٨٦ منزلا عائليا، وتشمل هذه الأضرار ٢٣٩ ٢٢ منزلا تحتاج إلى إعادة إعمار رئيسي و ٤٨٠ ١٠ منزلا بحاجة إلى إصلاحات تتراوح من طفيفة إلى رئيسية. وقد تولى تقييم اللجنة الأوروبية لكوسوفا للمباني والهياكل الأساسية المحلية التي تضررت في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ الذي أجراه فريق الإدارة الدولي تقييم ٩٦٥ ٤٩ منزلا منها ٧٠٨ ٢٣ منازل أصيبت بأضرار. وعندما أضيفت الأرقام التقديرية التي قدمها الممثلون المحليون والوكالات الأخرى، وصل عدد المنازل المتضررة في هذه الدراسة الاستقصائية إلى حوالي ٦٠٧ ٢٨ منازل. وستكون الأرقام النهائية لكل من الدراستين الاستقصائيتين أعلى من الأرقام التي تم نشرها بسبب القتال الذي اندلع في النصف الأخير من شهر كانون الثاني/يناير.

مسائل حقوق الإنسان

اختتمت بعثة التحقق في كوسوفا أثناء فترة التقرير تحقيقها في مقتل ٤٥ ألبانيا في قرية راتشاك وقامت بإبلاغ هذه المعلومات إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبعد انتهاء فريق الطب الشرعي الفنلندي من تشريح ٤٠ جثة، مضت عشرة أيام قبل أن تقوم السلطات بتسليم الجثث للأسر لدفنها. وقد تولت بعثة التحقق تيسير المناقشة بين السلطات الصربية وممثلي الأسر. وواجه موظفو البعثة العديد من حالات إخلاف الوعود، وتغيير المطالب وزيادة الشروط من كلا الجانبين والتي تتصل بتسليم ودفن ضحايا راتشاك. وقدمت بعثة التحقق مزيدا من الدوريات والمحققين في الجنازة التي أقيمت يوم ١١ شباط/فبراير، وحضرها رئيس البعثة. وقام جيش تحرير كوسوفا، أثناء الجنازة، باحتجاز عدد من الألبان يتراوح من ٤٠ إلى ٦٠ شخصا لأنهم كانوا ممن "يشيرون المشاكل للتعاون". وقد أطلق سراح معظم هؤلاء المحتجزين بعد تدخل البعثة. والتحقق مستمر في حالات الاحتجاز ويجري التحقق من إطلاق سراح الجميع.

وبدأت البعثة في رصد محاكمة الألبان المتهمين بالإرهاب والتهم ذات الصلة في بيتش وبريستينا وبريزرين وميتروفيتشا وغازيانه. وتثير الملاحظات الأولية القلق من أن الأدلة الرئيسية التي قدمها المدعي العام هي اعتراف المدعى عليه الذي غالبا ما يسحب اعترافه أثناء المحاكمة بالاستناد إلى أنه تم الحصول عليه عن طريق الإكراه أو إساءة المعاملة أو التعذيب. ولاحظ محققو البعثة المعنيون بحقوق الإنسان أن المحاكمات الراهنة التي تجري في محاكم منطقتي بريستينا وبيتش تجري وفقا للمعايير القضائية الدولية وأنه لم تلحظ أي انتهاكات كبرى لحقوق الإنسان.

وتواصل البعثة العمل مع أسر الأشخاص المفقودين، ومعظمهم من الصرب، لجمع المعلومات ومساعدة الأسر على الحصول على معلومات عن مصير أقاربهم. وقام المركز الإقليمي في بريزرين، في إطار جهوده المستمرة للتحقق من مسألة حقوق الإنسان هذه، بتشكيل فريق معني بالأشخاص المفقودين. ويجري تنسيق المسائل ذات الصلة بالمفقودين مع لجنة الصليب الأحمر الدولية.

إمكانية انتشار نزاع كوسوفا

لا تزال بعثة تواجد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا، وبعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بانتشار النزاع إلى سكوبيه وبعثات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى البوسنة والهرسك وإلى كرواتيا، تتابع إمكانية انتشار نزاع كوسوفا عن كثب.

وفي منتصف كانون الثاني/يناير، عندما تدهورت الحالة في كوسوفا، ازداد نشاط القوات اليوغوسلافية على طول خط الحدود. وتقوم الطائرات وطائرات الهيلوكوبتر العسكرية اليوغوسلافية باستمرار بأعمال الدورية في المنطقة. وتم تعزيز مراكز الحدود والمنشآت العسكرية ويتواصل زرع الألغام. ولم يقع أي حادث خطير على الحدود بين القوات اليوغوسلافية وشرطة الحدود الألبانية أثناء فترة التقرير، بالرغم من أن الحالة لا تزال متوترة.

وتواصل قيام جيش تحرير كوسوفا بنشاط منخفض في الأراضي الألبانية. وتشير التقارير إلى أن الشباب الألبان اعتادوا نقل الإمدادات إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مقابل دفعات نقدية. وأبلغ عن قيام وحدات جيش تحرير كوسوفا بعدد من المحاولات الهامة لعبور الحدود، ولا سيما يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير و ١٤ شباط/فبراير، وأسفر بعضها عن وقوع قتلى.

وحدثت حركة لاجئين طفيفة عبر الحدود بين ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أثناء فترة التقرير بالرغم من أن إعادة التوطن الداخلية لا تزال مستمرة. ولا يزال عدد صغير إلا أنه مستمر من اللاجئين من كوسوفا يدخل ألبانيا من الجبل الأسود، عبر بحيرة شكودرا على طريق مؤقت إلى إيطاليا (عبرت مجموعة تتألف من ٥٠ لاجئ إلى ألبانيا يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير وتبعها بعض المجموعات الأصغر بلغ مجموعها ٦٠ شخصا).

وقام المسؤولون الحكوميون في تيرانا، أثناء فترة التقرير، باستقبال العديد من الشخصيات الألبانية في كوسوفا، كجزء من مبادرة ألبانية لتوحيد الموقف الألباني بشأن مركز كوسوفا قبل المحادثات في رامبويه. وأعرب بوجار بوكوشي الذي يطلق على نفسه اسم "رئيس وزراء كوسوفا" الذي تكلم في تيرانا يوم ١٢ كانون الثاني/يناير، عن تأييده لإدماج جيش تحرير كوسوفا في "حكومة كوسوفا" المقبلة لتزويد "الجيش" بـ "قيادة عسكرية". وأكد رئيس الوزراء الألباني ماجكو، أن الحكومة الألبانية ستحترم أي اتفاق يراعي إرادة الألبان في كوسوفا وأعرب بشكل أصرح من سلفه، عن تأييده لفكرة تحويل كوسوفا إلى جمهورية مستقلة ذاتيا داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وردا على ادعاءات وزير الخارجية اليوغوسلافي، يوفانوفيتش، التي أدلى بها في مؤتمر صحفي في مدريد يوم ١٤ كانون الثاني/يناير، أصدر وزير الخارجية الألباني بيانا يوم ١٥ كانون الثاني/يناير أنكر فيه أن ألبانيا تؤوي قواعد لجيش تحرير كوسوفا. وتؤكد تقارير رصد الحدود المقدمة من بعثة تواجد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا أن وجود جيش تحرير كوسوفا هو في مستويات متواضعة،

وخاصة بالمقارنة مع فترة الصيف، نظرا لمزيج من العوامل بما في ذلك ظروف الشتاء، ووجود حقول الألفام والدوريات المكثفة على طول الحدود.

وفيما يتعلق بالأمن في ألبانيا الشمالية، لا يزال التهريب يجري بانتظام في عدد من المواقع بالقرب من الحدود مع الجبل الأسود (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)، وخاصة عبر نقطة عبور الحدود هاني هوتيت وفي معظم الحالات عبر بحيرة شكودرا.

وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، لا تزال الحدود الشمالية مع يوغوسلافيا مستقرة وهادئة أثناء فترة التقرير، إذ لم يحدث فيها أي حادث هام ولا أي تغييرات ملحوظة في نمط التحركات أو نشر القوات العسكرية.

ولم يلحظ سوى رد فعل ملموس طفيف على تدهور الحالة في كوسوفا في أعقاب جرائم القتل في راتشاك خلافا لما صدر عن قيادة الحزبين الألبانيين الرئيسيين. وقد أدى التحسن الكبير في المناخ السياسي داخل الحكومة، إثر تشكيل الائتلاف الحاكم الجديد وضم حزب الألبان الديمقراطي، بالإضافة إلى موافقة البرلمان على قانون العفو العام الذي أسفر عن إطلاق سراح عمدة تيتوفو وغوتيفار إلى رفع معنويات الجماهير، وخاصة في مناطق الألبان. وقد ساعد ذلك على تخفيف حدة بعض الشواغل التي تشعر بها أغلبية السكان إزاء العواقب الضارة التي ينطوي عليها أي تدهور في الحالة في كوسوفا، مما أدى إلى وجود شعور أكبر من المرونة فيما يتعلق بالأحداث في كوسوفا.

ثانيا - أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

أنشطة الرئيس الحالي والمجلس الدائم

في ٢٠ كانون الثاني/يناير ناقشت الهيئة الثلاثية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أي وزراء خارجية النرويج والنمسا وبولندا، الموقف الذي نشأ عن قرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذي يقضي باعتبار السفير ووكر شخصا غير مرغوب فيه، وطالبوا بإلغاء القرار.

وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، عقد الرئيس الحالي للمنظمة، كنوت فولبيك اجتماعين في بلغراد مع الرئيس ميلوسفيتش رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويوفانوفيتش وزير الخارجية وأصر على أن تقوم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإلغاء قرارها الذي يقضي باعتبار السفير وليم ووكر رئيس بعثة التحقق في كوسوفا شخصا غير مرغوب فيه. ونتيجة لهذه الاجتماعات وللتأييد الجماعي من جانب المجتمع الدولي فقد جمد القرار. عندئذ زار الرئيس الحالي للمنظمة مقر البعثة في بريشتينا حيث أحاط موظفي البعثة علما بهذه التطورات.

وعقدت رئاسة المنظمة اجتماعات مواضيعية بشأن كوسوفا في فيينا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت عدة قضايا منها الحالة الإنسانية وإعادة البناء في كوسوفا. وتحدث كل من السيد نيك موريس المبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في يوغوسلافيا السابقة والسيد فابريزيو بارباسو من اللجنة الأوروبية أمام اجتماعات فريق الرصد غير الرسمي.

وشارك الرئيس الحالي في اجتماع فريق الاتصال الذي عقد في ٢٩ كانون الثاني/يناير حيث جرى بدء مفاوضات رامبوييه.

وفي ١ شباط/فبراير أعرب المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن تأييده التام للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في كوسوفا.

وحضر الرئيس الحالي للمنظمة افتتاح محادثات السلام في كوسوفا التي بدأت في ٦ شباط/فبراير في رامبوييه بفرنسا. وكان بصحبته السفير ووكر. ويتابع الرئيس الحالي والفريق الذي يعمل معه وممثلو بعثة التحقق في كوسوفا، عن كثب، التقدم المحرز في المحادثات كما شارك الرئيس في اجتماعي فريق الاتصال المعقودين في ١٤ و ٢٠ شباط/فبراير.

عمليات بعثة التحقق في كوسوفا

استمر تعزيز بعثة التحقق في كوسوفا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فافتتحت المراكز الإقليمية (بريزرين وبيتش وميتروفيتشا وغنيلاني وبريشيتينا) مراكز تنسيق جديدة على مستوى البلديات ومكاتب ميدانية جديدة على مستوى القرى. ولمركز بريزرين الإقليمي مراكز تنسيق في سوفاريكا وأورابوفاتش وبريزرين ومكاتب ميدانية في راستاني وفيليكيا كروسا وماليسيفو وزوروسلابوزين. ولمركز ميتروفيتشا الإقليمي مراكز تنسيق في فوتشتيرن وصربتشا وسيبولي ومكاتب ميدانية في تريبتشا وفاغانيتشا ودوني ستانوفيتشي وليبوسوفيتش وزفتيشان وزوبين بوتوك ورودنيك. ولمركز بيتش الإقليمي مراكز تنسيق في كلينا وإيستوك وديتشان ودياكوفيتشا ومكاتب ميدانية في يونيك وروغوفو. ولمركز غنيلاني الإقليمي مراكز تنسيق في فيتينا وكامينيتشا ومكاتب ميدانية في أوغواتي ورازيلوغ وأوغلياري وزيتيني وبروزاراني وسميرا. ولمركز بريشتينا الإقليمي مراكز تنسيق في يوروسيفاتش وبريشيتينا وغلوغوفاتش ومكاتب ميدانية في ليليان وكاتشانيك وستربيتش وستيملي. ويبلغ مجموع مراكز التنسيق ١٦ مركزا والمكاتب الميدانية ٢٤ مكتبا. وكان قوام البعثة في ٢٠ شباط/فبراير يتألف من ٣٠٦ ١ موظفين دوليين و ٢٦٣ ١ موظفا محليا (المجموع ٥٦٩ ٢).

وواصلت بعثة التحقق في كوسوفا رصد الحالة في أنحاء كوسوفا، والتحقق من الالتزام بنظام وقف إطلاق النار والتحقيق في التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار، وإقامة حواجز الطرق ونقاط التفتيش لأغراض غير مراقبة حركة المرور ومكافحة الجريمة. وإلى جانب مهام التحقق المكلفة بها البعثة، شاركت، كما فعلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، في الأنشطة الشاملة الرامية إلى تخفيف

حدة التوتر، والتفاوض من أجل الإفراج عن الرهائن والاضطلاع بتدابير بناء الثقة مثل إنشاء المكاتب الميدانية. وبدأ متحققو الشرطة التابعون للبعثة في رصد سلوك الشرطة المحلية في إطار مهامهم المتعلقة بالتحقيق. وبدأت وحدة إعادة البناء بمقر بعثة التحقق في كوسوفا، بالتعاون مع مركز التنسيق التابع للبعثة في أوراهاوفاتش (مركز بريزرين الإقليمي)، سلسلة من الاتصالات بين الممثلين المحليين للصرب والألبان من أجل المساعدة في استعادة الخدمات المجتمعية الحيوية في القرى الواقعة في منطقة ماليسيفو. ونظم مركز بيتش الإقليمي مجموعة من المبادرات المحلية لإعادة توصيل التيار الكهربائي إلى القرى المحلية. وباصطحاب التقنيين الصرب إلى القرى الألبانية تحقق قدر كاف من الثقة يمكن من الاضطلاع بالإصلاحات الحيوية اللازمة.

مركز عمليات بعثة التحقق في كوسوفا

الأفراد

٢٥٠	مقر بعثة التحقق:
٣٩	بعثة التحقق/ معلمو مركز التدريب:
٥٥	بعثة التحقق/ من يتلقون التدريب في المركز:
٢٠٤	بعثة التحقق/بريتزرين:
١٧٧	بعثة التحقق/ ميتروفيتشا:
١٨٦	بعثة التحقق/بيك:
١٤٤	بعثة التحقق/غنيلازي:
٢١٧	بعثة التحقق/بريشتينا:
٧	بعثة التحقق/بلغراد:
٦	بعثة التحقق/سكوبي:
٣	بعثة التحقق/تيرانا
١٨	بعثة التحقق/الأفراد المنتسبون (المؤقتون)
١ ٣٠٦	بعثة التحقق/الموظفون الدوليون (جميع المواقع):
١ ٢٦٣	بعثة التحقق/الموظفون المحليون (جميع المواقع):
٢ ٥٦٩	المجموع:

الأفراد التابعون للولايات المتحدة في بعثة المراقبين

٧

الدبلوماسيين في كوسوفا:

٢١

فريق الملحقين الدبلوماسيين التابع للاتحاد الأوروبي:

المركبات

١٢٤

المدرعة:

٢٤٧

الخفيفة:

ثالثا - التعاون والامتثال من جانب الطرفين

القصد من هذا الفرع أن يركز فقط على الاحتياجات التي نص عليها قرار مجلس الأمن ١١٩٩ وأن يقيّم على أساس المعلومات المتاحة لبعثة التحقق في كوسوفا ما إذا كانت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقيادة الألبانية في كوسوفا، بما في ذلك جيش تحرير كوسوفا، قد امتثلت لأحكامه خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ويتبين من هذا التقرير والتقرير السابق المقدمين من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن أيا من سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو جيش تحرير كوسوفا لم يمثل امتثالا تاما لأحكام قراري مجلس الأمن ١١٦٠ (المتخذ في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨) و ١١٩٩ (المتخذ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨): كما لم يمثل هذان الطرفان امتثالا تاما للمهام الإضافية المنصوص عليها في الاتفاق المبرم بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) والاتفاق المبرم بين منظمة حلف شمال الأطلسي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

الأعمال العدائية: ينص قرار مجلس الأمن ١١٩٩ على عدة مطالب (الفقرات ١ و ٤ و (أ) و ٦) فيما يتعلق بوقف نشاط القوات العسكرية والأمنية وهي:

"... يطالب جميع الأطراف والجماعات والأفراد بوقف الأعمال العدائية فورا والحفاظ على وقف إطلاق النار في كوسوفا ..."

"... يطالب أيضا بأن تنفذ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ... وقف جميع الأعمال التي تقوم بها قوات الأمن والتي تمس السكان المدنيين وإصدار أمر بسحب وحدات الأمن التي تستخدم لقمع المدنيين ..."

"... يصر على أن تدين زعامة الطائفة الألبانية الكوسوفية جميع الأعمال الإرهابية، ويؤكد على أن جميع العناصر في الطائفة الألبانية الكوسوفية ينبغي أن تسعى إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية دون غيرها."

كان ثمة تقاعس عام من جانب كل من سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجيش تحرير كوسوفا عن الالتزام بهذه التقييدات. ويمكن بوجه عام وصف مرحلة المواجهات، دونما ترتيب، بأنها هجمات محدودة النطاق نسبيا يقوم بها جيش تحرير كوسوفا على الشرطة الصربية، وبوجه عام، على مركبات الشرطة ومبانيها وأفرادها؛ ورد غير متناسب من جانب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يكون في كثير من الحالات، في شكل عمليات تطويق وتفتيش كبيرة تقوم بها الشرطة الصربية، يدعمها الجيش اليوغوسلافي وتشمل في بعض الأحيان استخدام أسلحة ثقيلة منها مدافع الهاون، والمدافع المضادة للطائرات، والدبابات؛ ونزوح السكان المترتب على ذلك؛ وتجدد نشاط جيش تحرير كوسوفا في مكان آخر. وفي كثير من الحالات يكون القتال من أجل السيطرة على الطرق ذات الأهمية الاستراتيجية حافزا على تأجيج الصراع. وجدير بالذكر أن من المرجح أن عددا من انتهاكات وقف إطلاق النار التي حدثت خلال الفترة قيد الاستعراض، نتج عن هجمات قام بها جيش تحرير كوسوفا على مركبات الشرطة الصربية ودورياتها.

وفيما يلي سرد بالحوادث الرئيسية:

(أ) ستميلي - ٢٠-٢١ كانون الثاني/يناير: انخفضت حدة عملية تطويق وتفتيش كبيرة قامت بها الشرطة الصربية في ستميلي في أعقاب كمائن نصبها جيش تحرير كوسوفا أدت إلى مقتل ٤ من أفراد الشرطة. وقد أبلغ موظفو بعثة التحقق في كوسوفو أنهم سمعوا "مدافع هاون ثقيلة". (وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، وخلافا للترتيبات التي تم الاتفاق عليها بين الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يوفانوفيتش، دخلت شرطة مسلحة القرية مرة أخرى ثم استؤنف القتال مع جيش تحرير كوسوفا).

(ب) ميتروفيتشا - ٢٠ كانون الثاني/يناير: فتحت الشرطة الصربية النار على منزل اشتبهت في وجود أفراد من جيش تحرير كوسوفا فيه. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها بعثة التحقيق في كوسوفا لترتيب وقف إطلاق النار، فتح جيش تحرير كوسوفا النار بالأسلحة الخفيفة، ومقذوفات ال آر بي جي والمدافع المضادة للطائرات، مما أدى إلى مقتل رجلين داخل المنزل. وقد وجد أن القتيلين كانا يرتديان زيا عسكريا وشارات جيش تحرير كوسوفا.

(ج) سيبولي. قامت الشرطة الصربية بعملية تطويق وتفتيش في ٢٠ كانون الثاني/يناير حدث جرائها نزوح نحو ٥ ٠٠٠ من السكان بصورة مؤقتة (تقدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

(د) راکوفينا، ٢٥ كانون الثاني/يناير. حضرت بعثة التحقق في كوسوفا موقعا حدث فيه إطلاق نار قتل فيه ٥ من الألبان المدنيين بنيران البنادق، ومنهم امرأة وطفلان فيما كانوا راكبين جرارة ومقطورة. وقدرت البعثة أن عدد الطلقات التي أطلقت عليهم بلغ ٢٠٠ طلقة من موقع هيئ لهذا الغرض.

(هـ) لوزان، ٢٧ كانون الثاني/يناير. شوهدت دبابات وهي تطلق النار على المنطقة. وقد زعم ضابط اتصال في الشرطة الصربية أن مخفر شرطة لوزان تعرض لهجوم شنته جيش تحرير كوسوفا أثناء الليل في يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ولم يشاهد أي رد بإطلاق النار من جانب جيش تحرير كوسوفا؛ ولم يحاول أي من الجانبين الانسحاب.

(و) روغوفو، ٢٩ كانون الثاني/يناير. قتل ٢٥ شخصا من ألبان كوسوفا وشرطي صربي. وفي بوتش صرح قائد قطاع في جيش تحرير كوسوفا في وقت لاحق بأن ١٨ شخصا من القتلى الـ ٢٥ كانوا أفرادا في جيش تحرير كوسوفا.

(ز) دياكوفيتشا. في شباط/فبراير نصب جيش تحرير كوسوفا كمينا لـ ٤ أفراد من الشرطة الصربية كانوا في مركبتهم وذلك في الضاحية الشمالية للبلدة.

أحجمت زعامة الطائفة الألبانية في كوسوفا عن "إدانة الأعمال الإرهابية" وعن العمل على أن تسعى جميع العناصر في الطائفة الألبانية في كوسوفا "إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية دون غيرها" على نحو ما دعا إليه قرار مجلس الأمن ١١٩٩. وقد واصل جيش تحرير كوسوفا محاولاته الرامية إلى توطيد قوته العسكرية في المناطق التي تركها جيش جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقوات الشرطة الصربية. ويشير عدد من التقارير المتعلقة بالحوادث التي وقعت على الحدود إلى استمرار تسلل الأفراد والأسلحة عبر الحدود الألبانية. وزادت حدة العنف في المدن حيث تمثل في هجمات بالمقذوفات والقنابل على ممتلكات الصرب والألبان على السواء؛ ويمكن وصف بعض هذه الهجمات بأنها من نوع الجرائم المنظمة.

ولا تزال حوادث الاختطاف بأنواعها تزيد من حدة التوتر في كوسوفا، وتمثل مصدرا قويا لزعزعة الاستقرار لدى المجتمع المدني؛ وأصبحت مظاهر الاحتجاج العام على هذه المسألة شائعة بصورة متزايدة. وتتعرض مقاطعة بوتس بوجه خاص لهذه الظاهرة حيث يرتفع عدد حوادث الاختطاف المسجلة. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، زعم آدم ديماتشي، وهو ممثل سياسي لجيش تحرير كوسوفا، أن جيش تحرير كوسوفا لا يحتجز أي صربي، ولا يحتجز سوى الألبان الذين حوكموا وأدينوا بارتكاب جرائم.

(أ) اختطف جيش تحرير كوسوفا ٥ من المدنيين في نيفوليانو في ٢٢ كانون الثاني/يناير، ورفض إطلاق سراحهم إلى أن أطلقت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سراح الأسرى الذين أخذوا في كمين نُصب على الحدود في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

(ب) راتشاك، ١١ شباط/فبراير. قام جيش تحرير ألبانيا باختطاف ٨ من ألبان كوسوفا في أثناء موكب جنازي.

المسائل الإنسانية: يتضمن قرار مجلس الأمن ١١٩٩ مطلبين يتعلقان بالمساعدة الإنسانية (الفقرة ٧، والفقرة ٤ و ٦)

"... يطلب من السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومن زعامة الطائفة الألبانية في كوسوفا أن تتخذ فورا خطوات من أجل تحسين الحالة الإنسانية ..."

"... يطلب كذلك ... أن تقوم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ... بالاتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية بتسهيل عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في أمان، وإتاحة إمكانية وصول المنظمات والإمدادات الإنسانية إلى كوسوفا بحرية ودون عراقيل ..."

ومن غير الممكن أن يجري بسهولة فصل العمليات العسكرية عن انعكاساتها الإنسانية: فحيثما يوجد قتال في مناطق مأهولة يبدأ ظهور تجمعات المشردين. ويبدو أن عمليات العزل والتفتيش من النوع الذي تقوم به الشرطة الصربية (والفقرتان ٥ (أ) و ٥ (ج) أعلاه مثلاً على ذلك) تتسبب بتبعاتها في إيقاع المعاناة بالضرورة بين السكان المستهدفين.

غير أن المستوى العام للتعاون مع الأطراف التي تتبعها منظمات إنسانية ومع المنظمات غير الحكومية كان طيباً على وجه العموم. وقد لاحظت لجنة الصليب الأحمر الدولية حدوث تحسن من جانب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بتقديم المعلومات عن المعتقلين وإتاحة الاتصال بهم. ولاحظ مراقبو حقوق الإنسان التابعين لبعثة التحقق في كوسوفا حدوث تحسن أيضاً في بعض إجراءات محاكم المقاطعات وخاصة في مدن بريزرن وبيتش وبريشيتينا. ولم يكن منع توصيل المساعدة الإنسانية مشكلة ذات بال وإن كان قد حدث بالفعل.

(أ) فني ٤ شباط/فبراير عطل مدنيون صربيون من نيفودفيتش دخول مركبة معونة تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي تحمل مساعدات إلى قرية جزيريتش الألبانية الواقعة في منطقة أورسيفاك؛ وأوضح الصربيون أن سكان القرية الألبان احتجزوا اثنين من الصرب خلال الصدام الذي نشب في الصيف، وأصروا على تفتيش حمولة المركبة قبل أن يرفضوا دخولها إلى القرية.

إمكانية الوصول وحرية الحركة: يتضمن قرار مجلس الأمن ١١٩٩ مطلباً واحداً (الفقرة ٤ ب) يتعلق بإمكانية الوصول وحرية الحركة للمشاركين في عمليات الرصد الدولي:

"... يطلب كذلك من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ... أن تمكن بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية والبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من القيام بالرصد الدولي الفعال، بما في ذلك توفير إمكانية وصول هؤلاء المراقبين إلى كوسوفا وتنقلهم بحرية كاملة فيها ومنها وإليها دون عراقيل من جانب السلطات الحكومية، والإسراع بإصدار وثائق السفر المناسبة للموظفين الدوليين الذين يساهمون في عملية الرصد..."

وفي مناسبات عديدة منع مراقبو بعثة التحقق في كوسوفا من دخول بعض المناطق؛ وفي مناسبات أخرى تعرضوا للتهديد؛ وفي مناسبات ثالثة استخدمت الأسلحة بطريقة تنطوي على التهديد، ومن أمثلة ذلك:

(أ) منع الجيش اليوغوسلافي بعثة التحقق في كوسوفا من دخول قرية تانيس دو في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩؛

(ب) وجه ضباط الشرطة الصربية تهديدات لدورية تابعة لبعثة التحقق في كوسوفا في نيفولينس مستخدمين بنادق القناصة والأسلحة المضادة للدبابات في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وكانت الدورية ترافق ألبان متجهين إلى منازلهم لاسترجاع أمتعتهم الشخصية؛

(ج) منع الجيش اليوغوسلافي دورية تابعة لبعثة التحقق في كوسوفا من ارتياد منطقة حدودية بطول ٥ كم بالقرب من بلانيا. ويتكرر في الوقت الحاضر حدوث مثل هذه الحوادث منذ أن حاول الجيش اليوغوسلافي في فرض القيود على مناطق الحدود؛

(د) منع جيش تحرير كوسوفا دورية تابعة لبعثة التحقق في كوسوفا من دخول زيليفودا في ٢ شباط/فبراير، وطلب قيامها بتقديم إشعار مسبق بذلك؛

(هـ) منعت دورية تابعة لبعثة التحقق في كوسوفا من دخول مطار بريشتينا يوم ١٠ شباط/فبراير، ثم أوقفتها نقطة تفتيش تابعة للجيش اليوغوسلافي، وطلب أفراد الجيش اليوغوسلافي مغادرة المترجم الفوري المرافق مركبة البعثة وحاولوا إخراجها منها بالقوة.

التسوية السياسية: يتضمن قرار مجلس الأمن ١١٩٩ مطلبين يتعلقان بحتمية البحث عن تسوية سياسية للنزاع (الفقرة ٣ و ٤ د):

"... يطلب من السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومن زعامة الطائفة الألبانية الكوسوفية البدء فوراً في حوار مجد دون شروط مسبقة وبمشاركة دولية، ووفقاً لجدول زمني واضح، على نحو يفضي إلى ... التوصل إلى حل سياسي لمسألة كوسوفا عن طريق التفاوض..."

"... يطلب كذلك بأن تقوم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ... بإحراز تقدم سريع وفقا لجدول زمني واضح في الحوار مع الطائفة الألبانية الكوسوفية المشار اليه في الفقرة ٣، والمطلوب في قرار مجلس الأمن ١١٦٠، بغية الاتفاق على تدابير لبناء الثقة وإيجاد حل سياسي لمشكلة كوسوفا ..."

وقد رفضت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مرارا التفاوض مع من تنعتهم "بالارهابيين"، وظل الجانب الألباني منقسماً على نفسه ومصمماً على أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تؤمن. ولم يبذل أي من الطرفين جهداً في سبيل التفاوض، وبقي على هذه الحال إلا أن قبلا دعوة فريق الاتصال اليهما للتفاوض في رامبوييه.

التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة: يشير قرار مجلس الأمن ١١٩٩ إلى ضرورة التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (الفقرة ١٣):

"... يدعو سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزعماء الطائفة الألبانية الكوسوفية وجميع الأطراف المعنية الأخرى أن تتعاون تعاوناً تاماً مع المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في التحقيق فيما يمكن أن يكون قد وقع من انتهاكات تدخل في نطاق ولاية المحكمة ..."

لم يحرز أي تقدم من جانب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لامثال طلبات التعاون الكامل مع المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ورغم النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي، والرئيس الحالي للمنظمة والسفير ووكر رئيس بعثة التحقيق في كوسوفا، امتنعت السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن التعاون مع المحكمة ورفضت السماح للقاضي لويز أربور بدخول كوسوفا لإجراء تحقيقات. ولم يقد دليل بعد على قيام سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بجلب أفراد قوات الأمن المتورطين في إساءة معاملة المدنيين والتخريب العمدي للممتلكات للمثول أمام العدالة.

— — — — —